إشكالية التفسير و التأويل في المثل السائر لابن الأثير

الملخص :

إن التفكير في قضية الإعجاز إنما رغب العلماء في تنظيم البحث في أساليبه و جوانبه و تعبيراته، و أدى بهم أيضا إلى تناول شتى الأساليب القولية و آداءا تها اللغوية، قصد إدراك متصرفات الخطاب، و ترتيب و جوهه، و استيعاب احكامه.

و بدهي أن ابن الأثير(558 هـ- 637 هـ) اهتم بهذه القضايا، و عالجها برؤية نقدية واضحة، وفق منهاج يعمل على مراعاة الذوق الفني والجمالي في تناول النصوص الشعرية و النثرية. و هذا ما يجعلنا نعتقد أن ثمة أسئلة يفرضها البحث في أعمال ابن الأثير النقدية منها : ما مفهوم البيان عنده ؟ هل حاول إحياء رؤية الجاحظ النقدية التي أغفلها معاصروه ووقعوا في التفضيل والتجزيء ؟ كيف فهم التأويل المجازي ؟ ما هي الإجراءات النقدية التي توخاها لبحث النصين القرآني و الأدبي ؟

تقتضي الإجابة عما طرح من أسئلة تناول موضوع البيان و التأويل، وفق ثلاثة محاور شكلت تفكير ابن الأثير النقدي، يدور أولها حول علاقة علم البيان بالعلوم الأخرى، و يعالج ثانيها التأويل البياني، و يتعلق ثالثها بالتأويل و الترجيح و القرينة.

د. محمد زهري

قسم اللغة و آدابها

كلية الآداب

و العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية

جامعة أبي كر بلقايد – تلمسان –

علم البيان و العلوم الأخرى

إن التغيرات القولية المتمثلة في القرآن الكريم و الإبداعات الأدبية، إنما شدت انتباه العلماء، و جعلت كل فئة منهم تعالجها من زاوية رؤيتها الفكرية، و وفق منهاجها و ما يقتضيه العلم. و يبدو أن هذا الاهتمام ولد تصادما بين علماء البيان و علماء اللغة، و لقد أحس الجاحظ من أول وهلة أن النحاة و اللغويين لم يستخدموا في أثناء معالجتهم النصوص الإجراءات التطبيقية لعلم البيان، بل لم يراعوا في النص إلا الشواهد التي تلزمهم لتأسيس قواعدهم و اتخاذها مادة للتعليم، أي إن الغاية من بحوثهم لم تكن غاية ذوقية، بل كانت غاية لغوية أو نحوية.

اقتفى الجاحظ في هذا الوقت جل النقاد، و منهم ابن الأثير الذي أولى هذا الأمر اهتماما كبيرا لا سيما ما يتعلق منه بالشروح الشعرية، فهو يرى أن العلوم جميعها تقوم على المساءلة و البحث و التنقيب، لكن كل علم يتميز من الآخر بموضوعه، فالفقه يتناول أفعال المكلفين، فيسأل عن أحوالها من الحلال و الحرام. و الطبيب يعالج بدن الإنسان، فيسأل عن أحواله التي تعرض له من صحته و سقمه. و الحساب يتناول الأعداد من حيث الضرب و الطرح و القسمة. و النحو يتناول الالفاظ و المعاني فيسأل عن أحوالها في الدلالة من جهة الأوضاع اللغوية، أما علم البيان فإنه يتناول الفصاحة و البلاغة فيسأل عن أحوالها اللفظية و المعنوية.

و لقد حاول ابن الأثير التمييز بين العلوم التي تتخذ النص القرآني و النصوص الأدبية مادة لها، فعمل على وضع الحدود المميزة لكل علم حتى لا يكون ثمة خلط بين أدوات تلك العلوم، و حتى يتجلى إطار النقد البياني الذي شغل ضياء الدين و حثه على إعمال الفكر لإبراز معالمه و علاقته بالعلوم الأخرى، فألمح إلى أن منزلة علم البيان للإبداع تبلغ منزلة أصول الفقه (1) لأدلة الأحكام الشرعية فوجه التقارب بينهما يكمن في مبدأ الاستنباط من خلال البحث و التأويل و الترجيح، و الاختلاف ينبع من محتوى الاستنباط، إذ إنّ استنباط علم البيان يختص بالمنظور و المنثور، و استنباط أصول الفقه يختص بالأحكام الشرعية، أي إن علم البيان يبحث في الأدبية و جماليات الأسلوب، أما علم الأصول فلا تهمه تلك الجماليات في شيء، و إنما يريد استخراج الأدلة كي يقعد للأحكام الشرعية.

و أما بشأن علاقة علم البيان بعلوم اللسان الأخرى، فقد تعرض إلى الشراح و رأى أعمالهم تبتعد عن دائرة النقد و علم البيان، لأن نواتها تقوم على علم اللغة الذي ينظر إلى خصائص الألفاظ المفردة، و إلى المعاني التي وضعت تلك الألفاظ، و يدرس العلاقة بين وضع اللفظة اللغوي (2) و الاشتقاقي و المعنى الاصطلاحي أو المجازي، و يبحث في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي.

يعد ابن الأثير الشروح تناولا معجميا (3) يقوم صاحبه بشرح و تبيان مواضع الإعراب دون تحكيم الذوق، و لا يلتفت إلى القيمة البيانية و أبعادها الجمالية، و لأجل ذلك نراه يلح على إخراج التناول اللغوي بما فيه الشروح عن إطار علم البيان، فعلم النحو حسب رأيه لا يتناول النصوص تناولا فنيا و لا جماليا، بل يتناول التركيب الأصلي للجملة من حيث الإعراب، و يهتم بالخطإ و الصواب من جهة مطابقة الكلام للعرف اللغوي، و يحاول إدراك المستوى الظاهر للعبارة بحسب ما يقتضيه وضع التركيب، و يفهم من هذا كله أن النحو في نظر ابن الأثير يحوم حول الدلالة العامة من جهة الوضع اللغوي، ليفهم معنى الكلام المنظور و المنثور، و ليعلم مواقع إعرابه و لا يفاضل بين الأساليب التعبيرية. و في مقابل ذلك يذهب إلى أن الممارسة النقدية الحقة هي التي يقوم بها البيان، الذي يبحث في جوده التعبير و رداءته، و يدرس التركيب من ناحية الدلالة و مراتبها.

إن الإختلاف بين تلك العلوم و علم البيان إنما جعل ابن الأثير يدعم نظرته بعدد غير قليل من الأمثلة الداخلة في الاجراءات النقدية، من ذلك مثلا أنه تناول الضمائر (4) مشيرا إلى أن النحوي لا يتجاوز ذكر عدد الضمائر، و أن المنفصل فيه كذا و المتصل كذا، و أما عالم البيان فإنه يحلل الضمائر تحليلا أدبيا، و يعلل مسوغات المبالغة فيه، و في مثال آخر عالج أسلوب التكرير و الزيادة (5)، فأشار إلى أن النحوي يرى "أن" الواقعة بعد لما زائدة، فإن بقيت أو

حذفت كان المعنى سواء، و أما عنده عالم البيان فإنها ليست كذلك، و إذا ورد الفعل بعد لما بإسقاط (أن) دل على الفور، و إذا لم تسقط دل على التراخي و الإبطاء. فهذا التخريج جعله يتساءل عن أمر زيادة (أن) هنا، و هي تدل على معنى. إلا أن هذا الرأي لم يعجب فخر الدين قباوة الذي علق على تلك التخريجات المتعلقة بتلك الزيادة، فذكر أن ابن الأثير جانبه الصواب في فهم مقصد النحاة في الحرف الزائد، و تجلى سوء الفهم هذا في أنه توهم أن الحرف الزائد في علم الإعراب لا يتضمن دلالة معنوية، لكن التحقيق على الحرف الزائد عند النحاة يتضمن دلالة معنوية، منها التوكيد أو التقوية أو التزيين أو التعميم أو التوطئة (6).

يظهر جليا من خلال ردود فخر الدين قباوه أنه لم يكن راضيا عن مواقف ابن الأثير من علمي الصرف و النحو، فأشار إلى أنه لم يدرك حقيقة الأوضاع وعلاقتها بالمعاني، و ذكر أنه يقصر النحو على الإعراب « ثم يقصر الإعراب على التغيرات الصوتية التي تلحق آخر الكلمات المعربة، ثم يقصر ضرورة الإعراب على بعض الظواهر الملبسة. إنه يفهم الإعراب فهما ضيقا يجهل وظيفته في الكلام، ثم يخطئ في تحديد أهميته في الدلالة و البيان » (7).

لقد ألمح ضياء الدين لمحا باصرا إلى أن فهم الدلالة الخاصة يأتي من بعد فهم العلوم الأخرى للتركيب، فهذه العلوم تتآزر لدراسة التركيب القرآني و سائر التراكيب العربية، و إذا كان هكذا فإن علم البيان لا يمكنه الإستغناء عن العلوم الأخرى، كالنحو و الصرف و علم اللغة، كما أنه يستفيد من علم أصول الفقه من زاوية استنباط الدلالة. إذ التأويل في نظره يكون بحسب أفراد الألفاظ و تركيبها (8) .

البيان و التأويل

قبل البدء في الحديث عن الإجراءات النقدية ينبغي أن نشير إلى أن علوما عديدة اهتمت بالقرآن الكريم قصد معرفة الأحكام الشرعية الواردة فيه، أو إدراك ما يكمن فيه من قيم تعبيرية. فقد انشغل عدد كبير من العلماء بالظاهر و الباطن و المحكم و المتشابه، و حاولوا تأصيل فهم النص من خلال توجهاتهم الفكرية و مذاهبهم الكلامية و بطبيعة الحال فقد أدت تلك المحاولات إلى التفاوت في الإدراك و الاختلاف في المفاهيم و المصطلحات، كالذي دار حول التفسير و التأويل (9)، هل يدلان على معنى واحد؟ أيستقلان عن بعضهما أم ينضوي أحدهما تحت الآخر؟ تنقضي الدقة في الإجابة أن نشير إلى ورود اللفظين في القرآن الكريم، إذ إن آياته تضمنتها و كانت دلالتها غير خارجة عن الحجة و البيان و إظهار حقيقة ما يؤول إليه القول.

و إذا ما أردنا أن نعرف فهم ابن الأثير لهذه المصطلحات فإننا نجده قد عرف التفسير بأنه "حمل اللفظ على ظاهر المعنى" و أن المفسر هو من ينظر إلى الألفاظ، و إنّ التأويل فإنه أحد قسمي التفسير و ذلك أنه رجوع من ظاهر اللفظ و هو مشتق من الأول، و هو الرجوع، يقال آل يؤول إذا رجع. و على هذا فإن التأويل خاص و التفسير عام فكل تأويل تفسير و ليس كل تأويل تفسيرا، و لهذا يقال تفسير القرآن، و من تفسيره ظاهره و باطنه (12) .

و يفهم من هذا النص و غيره من النصوص الواردة في هذا الشأن أن مشكل التفسير و التأويل طرح في مجال فهم القرآن الكريم، و دار حول المحكم و المتشابه، فالأول لاختلاف فيه لأنه يتعلق بالأمر و النهي و بالحلال و الحرام، أي ما لا يحتمل في الفهم إلا وجها واحدا.

و أما المتشابه فهو مدار الخلاف من حيث مفهومه و علاقته بأصول الفهم، لأنه يعني « أن تشبيه اللفظ في الظواهر مع إختلاف المعاني كما قال تعالى في وصف تمر الجنة

: "و أتوا به متشابها". أي متفق المناظر مختلف الطعوم، يقال للغامض متشابه، لأن جهة الشبه فيه، كما تقول لحروف التهجي، مثل المشكل لأنه أشكل أي أدخل في شكل غيره، و شاكله و اختلفوا فيه، فقيل هو المشتبه الذي يشبه بعضه بعضا، و قيل هو المنسوخ غير المعمول به، و قيل القصص و الأمثال، و قيل ما أمرت أن تؤمن به و تشكل علمه إلى عالمه، و قيل فواتح السور، و قيل ملا يدري إلا بالتأويل و لا بد من صرفه إليه، و قيل الآيات التي يذكر فيها وقت الساعة و مجيئ الغيث و انقطاع الآجال، و قيل ما يحتمل و جوها و المحكم ما يحتمل و جها واحدا ..... (13) .

يبدو أن فكرة الاحتمالات استهوت ضياء الدين و كانت منطلقه في إدراك مفهوم التأويل، و الخروج به عن دائرة النص الديني إلى دائرة الإبداع القولي بعامة، لكن هذه المحاولة لم تكن مقصورة عليه و على جهوده في فهم النص، و إنما برزت من قبله عند جل العلماء، من أمثال أبي عبيدة و الحسن البصري اللذين أسهما في معالجة قضية الخلاف العقلي (14)، و ما ارتبط به من التأويل للتفريق بين ما هو دليل بظاهره و ما يحتاج للتأويل من الآيات، و هذا يعني أن التأويل لقي عناية تامة من المذاهب المختلفة (15).

التأويل و الترجيح و القرينة

عد ضياء الدين بن الاثير التأويل عنصرا أساسيا معتمدا في فهم النص، و في البحث عن الدلالة الضمنية لتدعيم الاستنباط، فالعبارة في نظره تحتمل أكثر من معنى، و يسمح هذا التعدد للمؤول بتحريك الدلالة، و إبراز جل الاحتمالات التي تفرزها العبارة، و لقد قسمه إلى ما يمكن أن نسميه التأويل الصريح، و التأويل الضدي، و التأويل الغيري، فالأول يعني أن يفهم من التعبير شيء واحد و لا يحتمل غيره و عليه يقع أكثر الأشعار، و الثاني يفهم منه شيء و غيره و هذا "الغير" ليس ضدا و ما يمكن أن نلحظه، أنه في بعض تأويلاته كان يستند الى ا لترجيح، و اللافت للانتباه في استشهاداته انه كان يتناول السياق، و يستنبط منه فحوى الأداء من التعبير الموجه.

و يفهم مما أورده من نماذج و استشهادات أن الترجيح يقع بين معنيين يدل عليهما السياق، و لا يخلو من أن يكون بين حقيقتين، أو بين مجازين، أو بين حقيقة و مجاز. و يذهب إلى أن الترجيح لا بد له من أن يرتبط بالدليل ليكون صالحا، لأن التأويل يقصد به العدول عن ظاهر المعنى، و يتطلب الدليل ليكون صالحا، لأن التأويل يقصد به العدول عن ظاهر المعنى، و يتطلب ترجيح هذا العدول القرينة الدالة، و البحث عنها في التركيب يكسب الدارس المتعة و اللذة و لأجل هذا أورد عددا غير قليل من الأمثلة، و منها تناوله الحديثين الشريفين " التمسوا الرزق من خبايا الأرض" و "إذا ابتلت النعال فالصلاة في الرحال" ففي الحديث الأول رصد كلمة خبايا و فسرها بحسب ما يقتضيه العرف اللغوي الدال على أن هذه الكلمة تعني كل ما كان مخبأ، سواء أكانت كنوز الأرض أم الحرث أم الغرس. إلا أن دلالة السياق ترجح المعنى الثاني لأن مواضع الكنوز حسب رأيه لا تعلم حتى تلمس. و النبي (صلى الله عليه و سلم) لا يأمر بذلك لأنه شيء مجهول غير معلوم، فبقي المراد بخبايا ما يحرث و ما يغرس.

و أما الحديث الثاني فهو رأيه مرخص في ترك صلاة الجماعة بسبب المطر، و يحتمل تأويلين، أولهما : أنه أراد نعال الأرض، ما غلظ منها والآخر أنه أراد الأحذية، لكنه رجح الوجه الثاني لظهوره في الدلالة على المعنى، و أكثر العلماء عليه، و علل ترجيحه بأنه لو كان المراد ما غلظ من الأرض لخرج عن هذا الحكم كل بلد تكون أرضه سهلة لا غلظة فيها و يفهم من جراء هذا التحليل المعلل أن ضياء الدين ابن الأثير رجح بين حقيقتين.